الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2024/16

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
25 September 2024
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الحادية والستون

باكو، 11–16 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

البند 14(ب) من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بتطوير التكنولوجيا ونقلها

الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية

حلقة عمل أثناء فترة الدورات بشأن الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية

تقرير موجز من اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا

موجز

يوجز هذا التقرير، الذي أعدته اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا بالتشاور مع مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وقائع حلقة العمل المعقودة أثناء الدورة الستين للهيئة الفرعية للتنفيذ بشأن الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية وسبل تعزيزها، وما قُدِّم فيها من عروض ونوقِش من آراء.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- دعا مؤتمر الأطراف في دورته 28 الأطراف، والهيئات المنشأة في إطار اتفاقية المناخ، والكيانين التشغيليين للآلية المالية، وغيرها من أصحاب المصلحة إلى تقديم آراء بشأن الحفاظ على التآزر والتعاون بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية وتعزيزهما، وكذلك بشأن الروابط بين الآليتين، بمراعاة الأسئلة التوجيهية[1].

2- وطلب مؤتمر الأطراف في دورته 28 إلى اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ أن ينظما، بالتشاور مع رئيس هيئة التنفيذ، حلقة عمل تُعقد أثناء الدورة 60 لهيئة التنفيذ، لتقييم الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية مع مراعاة الآراء المعرب عنها في المساهمات المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه[2].

3- وطلب مؤتمر الأطراف في دورته 28 أيضاً إلى لجنة التكنولوجيا أن تعد، بالتشاور مع مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، تقريراً موجزاً عن حلقة العمل المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه لتنظر فيه هيئة التنفيذ في دورتها 61[3].

باء- النطاق

4- يلخص هذا التقرير وقائع حلقة العمل التي عُقدت أثناء الدورة المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه وما قُدِّم من عروض ونوقِش من آراء في حلقة العمل.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

5- قد ترغب هيئة التنفيذ في أن تنظر في دورتها 61 في المعلومات الواردة هنا في مداولاتها بشأن الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية.

ثانياً- المداولات

6- افتتح الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، السيد سيمون ستيل، حلقة العمل التي عقدت في بون في 4 حزيران/يونيه 2024[4]، وسلط الضوء على أهمية تعزيز الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، وهي روابط لازمة لتهيئة استجابات أكثر فعالية وطموحاً لاحتياجات البلدان النامية من التكنولوجيا. وألقى رئيس الهيئة الفرعية للتنفيذ، السيد نبيل منير (باكستان)، كلمة ترحيبية أكد فيها على أهمية الروابط بين الآليتين وشجع الأطراف على المشاركة البناءة في المناقشات التقنية ليتعلم بعضها من بعض كما شجعها على تطوير طرق مبتكرة لتعزيز تلك الروابط معاً. واشتملت حلقة العمل على الجلسات المواضيعية الأربع التالية التي تتماشى مع أهدافها:

(1) المقرر 10/م أ-28، الفقرة 10. وترد الأسئلة التوجيهية في مرفق هذا المقرر.

(2) المقرر 10/م أ-28، الفقرة 12.

(3) المقرر 10/م أ-28، الفقرة 14.

(4) يمكن الاطلاع على جدول أعمال حلقة العمل والعروض التقديمية والبث الشبكي على الرابط التالي: https://unfccc.int/event/in-session-workshop-on-linkages-between-the-technology-mechanism-and-the-financial-mechanism.

(أ) تقييم النجاحات والدروس المستفادة والثغرات المتعلقة بالتعاون والتآزر بين الهيئتين التابعتين لآلية التكنولوجيا والكيانين التشغيليين للآلية المالية؛

(ب) تحديد السبل والفرص المتاحة لزيادة مشاركة أصحاب المصلحة في تعزيز الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية؛

(ج) تحديد سبل لتعزيز التواصل والتآزر بين جهات التنسيق الوطنية ذات الصلة بآلية التكنولوجيا والآلية المالية؛

(د) تحديد سبل لتعزيز الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية من أجل تقديم دعم أفضل للبلدان النامية في تنفيذ تكنولوجياتها المناخية ذات الأولوية، التي حُدِّدت من خلال عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية والمساعدة التقنية المقدمة من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

7- وحضر حلقة العمل حوالي 200 مشارك، منهم أطراف وأصحاب مصلحة من غير الأطراف، شاركوا في المناقشات المفتوحة التي دارت في إطار الجلسات المواضيعية، وتضمن كل منها أيضاً عروضاً قدمها أصحاب المصلحة الرئيسيين و/أو حلقات نقاش دارت بينهم. واختتم نائب رئيس اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا حلقة العمل.

ثالثاً- موجز العروض والمناقشات

ألف- الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية

8- قدم ممثلو كل من لجنة التكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ (هيئتا آلية التكنولوجيا) والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية (الكيانان التشغيليان للآلية المالية) عرضاً من منظور كل هيئة أو كيان بشأن الروابط بين الآليتين وبحثوا سبل تعزيزها.

9- وسلط رئيس لجنة التكنولوجيا الضوء على مشاركة لجنة التكنولوجيا في الاجتماعات السنوية للرؤساء المشاركين لمجلس الصندوق الأخضر للمناخ مع الهيئات المنشأة في إطار اتفاقية المناخ وفي اجتماع لمجلس الصندوق الأخضر للمناخ في عام 2017، فضلاً عن مشاركة أمانتي الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية في اجتماعات لجنة التكنولوجيا. وأشار إلى أن لجنة التكنولوجيا قدمت إسهامات في الخطة الاستراتيجية للصندوق الأخضر للمناخ للفترة 2024-2027 وإسهامات سنوية للجنة الدائمة المعنية بالتمويل بشأن مشروع التوجيهات المقدمة إلى الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية. وفيما يتعلق بتعزيز الروابط فيما بينهما، أوصى رئيس لجنة التكنولوجيا بأن يقوم الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية بإبلاغ لجنة التكنولوجيا بالقضايا السياساتية التي تنشأ في مقترحات البلدان النامية لتمويل تكنولوجيات المناخ وأن يمداها باقتراحات بشأن السبل التي يمكن أن تساعد بها لجنة التكنولوجيا في معالجة تلك القضايا. ودعا رئيس لجنة التكنولوجيا الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية إلى (1) تقديم إسهامات في عمل لجنة التكنولوجيا بشأن التوجيهات المتعلقة بتقييمات الاحتياجات التكنولوجية والسبل الممكنة لحصول البلدان النامية على الدعم لتنفيذ نتائج تقييمات الاحتياجات التكنولوجية و(2) زيادة تعاونهما مع لجنة التكنولوجيا في المجالات المواضيعية الجارية والمقبلة من عملها، بما في ذلك الصناعات التي يصعب خفض انبعاثات الكربون فيها والمباني والبنية التحتية وحاضنات التكنولوجيا ومسرِّعاتها وتمويل النظم الوطنية للابتكار واستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل المناخي.

10- وأبرز رئيس المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ أن المركز دعم 29 مشروعاً[5] من مشاريع الاستعداد التابعة للصندوق الأخضر، وهي في مراحل متباينة من التنفيذ، وقدم دعماً فنياً شاملاً لاثنين من كيانات الصندوق الأخضر التي تتمتع بالوصول المباشر إلى التمويل في وضع مذكرات مفاهيمية لتقديمها إلى مرفق إعداد المشاريع التابع للصندوق الأخضر. وأشار الرئيس إلى أن المجلس يعرب عن تقديره لمشاركة الصندوق الأخضر للمناخ في برامج بناء القدرات التي أعدها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ لفائدة الكيانات الوطنية المعينة (جهات التنسيق الوطنية المعنية بتطوير التكنولوجيا ونقلها) وتيسيره للاجتماعات بين الكيانات الوطنية المعينة والهيئات الوطنية المعينة (جهات التنسيق الوطنية المعنية بالصندوق الأخضر). وحدد المجلس الثغرات والدروس المستفادة التالية فيما يتعلق بالروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية:

(أ) يلزم مواصلة بناء القدرات لدعم البلدان النامية في إعداد مقترحات المساعدة التقنية لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ولمشاريع الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية بما يتماشى مع المتطلبات ذات الصلة؛

(ب) ثمة قصور في التنسيق بين الكيانات الوطنية المعينة والهيئات الوطنية المعينة وجهات التنسيق التشغيلية التابعة لمرفق البيئة العالمية وجهات التنسيق الوطنية الأخرى ذات الصلة، ومع الوكالات المنفذة على المستوى الوطني، فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المناخ؛

(ج) قد يكون اتباع نهج برنامجي إزاء العمل مع الصندوق الأخضر للمناخ أحد مجالات الاهتمام التي يمكن لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ استكشاف المزيد بشأنها.

11- وقد عرضت أمانة الصندوق الأخضر للمناخ طرائق الصندوق الأخضر في تقديم الدعم لتكنولوجيات المناخ، بما في ذلك برنامج الاستعداد ودعم الأنشطة التحضيرية، والمشاريع ونوافذ البرامج، ودعم حاضنات التكنولوجيا ومسرِّعاتها، بما يتماشى مع ولايات الصندوق الحالية وذات الصلة. وشددت أمانة الصندوق الأخضر للمناخ على استمرار تعاون الصندوق مع لجنة التكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، على نحو ما ذُكِر في الخطة الاستراتيجية للصندوق الأخضر للمناخ للفترة 2024-2027، وسلطت الضوء على دور الصندوق الأخضر للمناخ في تعزيز التعاون بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية. وشملت الأمثلة على ذلك دعوة ممثلين عن مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ولجنة التكنولوجيا والكيانات الوطنية المعينة إلى فعاليات الصندوق الأخضر للمناخ؛ وتقديم إسهامات موضوعية في الوثائق التقنية؛ والمشاركة في اجتماعات لجنة التكنولوجيا والمجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، إضافةً إلى حضور خبراء الصندوق الأخضر للمناخ المنتديات الإقليمية للكيانات الوطنية المعينة. وإضافةً إلى ذلك، شارك الصندوق الأخضر للمناخ مع مكتب الشراكة والاتصال التابع لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في تنظيم فعاليات وأنشطة لبناء قدرات الكيانات الوطنية المعينة.

12- وقدم أحد أعضاء مجلس مرفق البيئة العالمية عرضاً عن الدعم الذي يقدمه المرفق لتطوير التكنولوجيا ونقلها، وهو ما مثّل أولوية شاملة للمرفق منذ إنشائه. فعلى سبيل المثال، يقدم المرفق الدعم لنحو 100 بلد نامٍ في إجراء تقييمات الاحتياجات التكنولوجية من خلال المشروع العالمي لتقييم الاحتياجات التكنولوجية. وأشار العضو إلى أن الكيانات الوطنية المعينة مدعوة للمشاركة في الحوارات الوطنية للمرفق من أجل تيسير مواصلة التنسيق مع جهات التنسيق التشغيلية التابعة للمرفق بهدف استكشاف إمكانية التعاون على المستوى الوطني بطريقة قطرية التوجيه. وطُرحت الأفكار والدروس المستفادة التالية بشأن تعزيز الروابط بين الآليتين:

(5) أثناء إعداد هذا التقرير الموجز، أوضحت أمانة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ أنها كانت قد دعمت 31 مشروعاً من مشاريع الاستعداد التابعة للصندوق الأخضر للمناخ حتى 4 حزيران/يونيه 2024.

(أ) سيرحب مرفق البيئة العالمية بتعزيز التعاون مع هيئتي آلية التكنولوجيا، وفقاً لولاية كل منهما وأولويات البلدان؛

(ب) يشجع المرفق لجنة التكنولوجيا والأطراف على تقديم مشاريع عناصر توجيهية استراتيجية ومحددة الأهداف بشأن سياساته وأولوياته البرنامجية؛

(ج) ينبغي التركيز على تحسين التنسيق داخل البلدان بين جهات التنسيق التشغيلية التابعة للمرفق والكيانات الوطنية المعينة ومراكز التنسيق الوطنية للاتفاقية الإطارية؛

(د) يتعين تحسين تنسيق الموارد وتيسير التعلم في مختلف المناطق؛

(هـ) ينبغي ترسيخ مسألة ابتكار التكنولوجيا وتطويرها ونقلها ضمن الأولويات والعمليات الوطنية، بما في ذلك في المساهمات المحددة وطنياً وتقارير الشفافية لفترة السنتين، من أجل تيسير البرمجة القطرية التوجيه وإعطاء الأولوية للدعم والاستثمار ذوي الصلة.

13- وقد استرشدت المناقشة اللاحقة بين جميع المشاركين بالأسئلة التالية:

(أ) ما الغرض بين الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية؟

(ب) ما هي الروابط التي نجحت بين الآليتين وكيف يمكن قياس هذا النجاح؟

(ج) ما هي الدروس المستفادة والثغرات القائمة فيما يتعلق بالروابط بين الآليتين؟

14- وأبرز بعض المشاركين أن مؤتمر الأطراف بيَّن الغرض من الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية[6] بهدف ضمان توفير الموارد المالية لتطوير التكنولوجيا ونقلها والنهوض بالإجراءات المتبعة في هذا الصدد؛ بينما أكد مشاركون آخرون أن الغرض من تعزيز الروابط بين الآليتين هو زيادة التنسيق والفعالية.

15- وفي معرض التأمل في العروض المقدَّمة، أعرب المشاركون عن رأي مفاده أن الروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية قد تعززت بمرور الوقت وهي مفيدة للعمل في إطار كلتا الآليتين وجهات التنسيق ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني. وسلط بعض المشاركين الضوء على دور آلية التكنولوجيا في توجيه وتعبئة الاستثمارات التي تركز على التكنولوجيا من قبل الآلية المالية، لا سيما من خلال العمل الذي تقوم به لجنة التكنولوجيا في مجال السياسات، والدور التحفيزي لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في تعبئة الاستثمارات الكبيرة.

16- وأشار بعض المشاركين إلى ضرورة وجود التزام رفيع المستوى ومتبادل بتعزيز الروابط بين الآليتين على مستوى استراتيجي، بما في ذلك من جانب قيادة الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، بهدف ضمان التأثير النهائي لتحسين هذه الروابط على المستوى التشغيلي، وعلى المستوى الوطني في نهاية المطاف. وأشار بعض المشاركين الآخرين إلى أن العمل في إطار الآليتين، بما في ذلك الاستراتيجيات وعمليات صنع القرار والعمليات التشغيلية، يجري بتوجيه من الأطراف وينفَّذ في إطار معايير الولايات وهياكل الحوكمة الخاصة بكل منها. وأشار بعض المشاركين أيضاً إلى أنه ينبغي النظر إلى الروابط بين الآليتين على المستوى الوطني بطريقة قطرية التوجيه ويمكن تعزيزها من خلال استراتيجيات المشاركة القطرية الخاصة بالكيانين التشغيليين للآلية المالية.

17- وشدد العديد من المشاركين على أن الحفاظ على الروابط وتعزيزها يمكن أن يكفل تكامل واتساق العمل بين لجنة التكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة

(6) المقرر 13/م أ-21، الفقرة 6.

العالمية، وقد يعزز التآزر بين الآليتين، لا سيما على المستوى المؤسسي والبرنامجي. وأشار المشاركون، على سبيل المثال، إلى قيمة مشاركة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ مع الكيانات المعتمدة لدى الصندوق الأخضر للمناخ وكياناته المتمتعة بإمكانية الوصول المباشر إلى التمويل ومع وكالات مرفق البيئة العالمية، وذكروا أن المساعدة التقنية التي يقدمها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ من خلال جهود التوفيق قد مهدت الطريق أمام مقترحات لمشاريع أكبر لكي يدعمها الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وصناديق أخرى.

18- وسلط العديد من المشاركين الضوء على أهمية توثيق التنسيق والتعاون والتواصل على المستويين الوطني والإقليمي بين الوكالات المنفذة وجهات التنسيق الوطنية ذات الصلة بالآليتين. وذكر بعض المشاركين أن تعزيز هذا التنسيق داخل البلدان يتطلب في كثير من الأحيان بناء القدرات والدعم المحدد الأهداف لجهات التنسيق الوطنية، وسلطوا الضوء على دور مراكز التنسيق الوطنية للاتفاقية الإطارية ومهمتها القيادية في تعزيز التنسيق والتآزر والتعاون داخل البلدان فيما بين جهات التنسيق ذات الصلة بالآليتين. وسلط بعض المشاركين الضوء أيضاً على احتياجات الدعم الخاصة لجهات التنسيق في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا السياق.

19- وأشار العديد من المشاركين إلى الحاجة إلى معلومات محددة كمياً وموحدة عن حالة الروابط بين الآليتين، من أجل رصد وتقييم التقدم المحرز والنجاح المتحقق فيما يتعلق بالروابط. وأشار بعض المشاركين إلى أن لجنة التكنولوجيا ومركز وشبكة تكنولوجيا المناخ والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية تقدم معلومات ذات صلة من خلال تقاريرها السنوية إلى مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس.

باء- تعزيز الروابط بين الآليتين على المستوى الوطني

20- ناقش فريق يتألف من ممثلين عن كيانين وطنيين معينين (تايلند واليابان)، وهيئة وطنية معينة (زمبابوي)، وجهة تنسيق تشغيلية تابعة لمرفق البيئة العالمية (ملاوي) النجاحات والدروس المستفادة والثغرات فيما يتعلق بالروابط بين آلية التكنولوجيا والآلية المالية على المستوى الوطني، وأعقب ذلك مناقشة بين جميع المشاركين بشأن تعزيز الروابط بين الآليتين على المستوى الوطني.

21- وسُلِّط الضوء بصفة عامة على أهمية أن تتوافر لدى البلدان النامية القدرات الكافية لفهم واستخدام وتعزيز الروابط بين الآليتين على المستوى المؤسسي والبرنامجي وعلى مستوى الأنشطة.

22- وفيما يتعلق بالروابط المؤسسية، أكد المشاركون على أهمية الولايات والترتيبات المؤسسية، على المستويين المتعدد الأطراف والوطني على حد سواء، لتعزيز المشاركة داخل البلدان والتواصل والتنسيق بين جهات التنسيق الوطنية ذات الصلة بالآليتين والمؤسسات المضيفة لها، وكذلك كيانات البحث والتطوير، ونظم الابتكار الوطنية الأوسع نطاقاً ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص.

23- وفيما يتعلق بالروابط البرنامجية، سلط العديد من المشاركين الضوء على ضرورة اتباع نهج برنامجي ومنسق وطني التوجيه لتحقيق الاستفادة المنهجية من الخبرات والموارد الفريدة والمتكاملة في الوقت نفسه للكيانات المموِّلة والشركاء في التنفيذ طوال عملية تطوير التكنولوجيا ونقلها. وأكد عدد من المشاركين على أهمية اقتران تخطيط التكنولوجيا بالتخطيط المالي والاستثماري في مرحلة مبكرة من عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية وخطط العمل في مجال التكنولوجيا وتصميم مشاريع تكنولوجيا المناخ.

24- وشدد العديد من المشاركين على أهمية الجهود القطرية التوجيه وبناء القدرات داخل البلدان من أجل تحسين التنسيق وتبادل المعارف والمعلومات بين جهات التنسيق الوطنية ذات الصلة بالآليتين والجهات الفاعلة المعنية بتنفيذ أولويات تكنولوجيا المناخ التي حددتها البلدان النامية. وأكد بعض المشاركين على الدور الحيوي الذي تضطلع به الوكالات المنفذة والكيانات التي تتمتع بالوصول المباشر إلى التمويل المعتمَدة لدى الصناديق المناخية والبيئية في هذا الصدد.

25- وأشار العديد من المشاركين إلى أهمية الجهود المحددة الأهداف لبناء القدرات والتعاون الاستراتيجي مع أصحاب المصلحة من أجل الحفاظ على الروابط بين الآليتين على المستوى الوطني وتعزيزها. وذُكر أن مثل هذه الجهود تسفر عن آثار محفزة وطويلة الأجل تتجاوز عمر فرادى مشاريع تكنولوجيا المناخ.

26- وسلط بعض المشاركين الضوء على كفاءة الموارد للنهج الإقليمية في توفير بناء القدرات والمساعدة التقنية المصممة خصيصاً للبلدان النامية من أجل وضع مقترحات التمويل وتبادل الممارسات الجيدة وتعبئة الاستثمار. وأعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن مراكز التميز الإقليمية ذات الجذور الوطنية يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز الروابط بين الآليتين، كما في سياق إدماج الأولويات التكنولوجية في أطر البرمجة والاستثمار في البلدان والمناطق.

جيم- تعزيز الروابط بين الآليتين لتحسين دعم تنفيذ تكنولوجيات المناخ ذات الأولوية

27- ناقش فريق يضم ممثلين عن أمانة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وأمانة الصندوق الأخضر للمناخ، وأمانة مرفق البيئة العالمية، ومركز كوبنهاغن للمناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا السبل الممكنة لتعزيز دعم الآلية المالية من أجل تنفيذ نتائج عملية تقييم الاحتياجات التكنولوجية والمساعدة التقنية التي يقدمها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وكذلك ما يمكن القيام به في إطار آلية التكنولوجيا لضمان تحسين دعم الآلية المالية وكياناتها المنفذة لنتائج عملية تقييم الاحتياجات التكنولوجية والمساعدة التقنية المقدمة من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

28- وتركزت المناقشة على كيفية تعزيز الروابط بين الآليتين على المستوى الاستراتيجي والبرنامجي والتشغيلي. وأعرب العديد من المشاركين عن رأي مفاده أن تعزيز الروابط بين الآليتين من أجل التعجيل بتنفيذ تكنولوجيات المناخ ذات الأولوية وتوسيع نطاقها يتطلب اتباع سياسات وعمليات وأشكال من التعاون تتسم بالتماسك والتعاضد على مستويات متعددة من الحوكمة، وجهات فاعلة تتحلى بالقدرة الكافية لاستخدامها.

29- وعلق بعض المشاركين قائلين إنه يمكن، على المستوى الاستراتيجي، تعزيز الروابط بين الآليتين من خلال تحسين مواءمة الأولويات (على سبيل المثال من خلال الولايات والاستراتيجيات وتوجهات البرمجة وخطط العمل أو البرامج الخاصة بكل منها) وتعزيز اتساق وتكامل الولايات والوظائف (على سبيل المثال، يمكن مواءمة العمل السياساتي للجنة التكنولوجيا والمساعدة التقنية لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ مع نوافذ التمويل ومعايير الاستثمار الخاصة بالصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، والعكس صحيح). وأُشير كذلك إلى ضرورة معالجة الثغرات بين تقييمات الاحتياجات التكنولوجية والمساعدة التقنية لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، ومقترحات التمويل الواسعة النطاق.

30- وأشار بعض المشاركين إلى أن إبرام اتفاقات وأطر للتعاون والتآزر على المستوى المؤسسي قد يساعد على تعزيز الروابط بين الآليتين وتهيئة بيئات مواتية للعمل مع الصناديق النظيرة الأخرى

ومؤسسات التمويل والقطاع الخاص من أجل زيادة تقديم الدعم إلى البلدان النامية لكي تنفذ تكنولوجيات المناخ ذات الأولوية، بوسائل منها التمويل المشترك والتمويل المختلط. وأثيرت في هذا السياق فكرة إعطاء الكيانين التشغيليين للآلية المالية الأفضلية لمقترحات المشاريع المستنيرة بالمساعدة التقنية المقدمة من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ. وأشار بعض المشاركين إلى أنه ينبغي تعزيز الروابط بطريقة قطرية التوجيه وضمن معايير ولايات ووظائف وهياكل حوكمة الآليتين وهيئتيهما وكيانيهما ذوي الصلة.

31- وذكر بعض المشاركين أن تعزيز الروابط البرنامجية بين الآليتين يمكن أن يتحقق بتبسيط إرشادات البرمجة وعمليات التمويل، وكذلك يلزم له تحسين نوعية نواتج تقييمات الاحتياجات التكنولوجية والمساعدة التقنية لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في المستقبل من حيث الامتثال لمتطلبات التمويل الخاصة بالصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية ومؤسسات التمويل الأخرى. وشملت الاقتراحات المقدمة لمعالجة هذه المسألة زيادة قدرة مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ على الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية وتعزيز وظيفته التوفيقية بحيث يصل بين الكيانات الوطنية المعينة وموزِّدي التكنولوجيا ومقدِّمي الخدمات؛ وتوسيع نطاق المشروع العالمي لتقييم الاحتياجات التكنولوجية بحيث يشمل تيسير إعداد المشاريع والتخطيط للاستثمار؛ وتشجيع النهج البرنامجية التي تتيح لمؤسسات التمويل حسن استخدام آلية التكنولوجيا لتقييم التكنولوجيات الجديدة والمبتكرة للاستثمار المحتمل فيها؛ وتحسين مواءمة نواتج تقييمات الاحتياجات التكنولوجية والمساعدة التقنية التي يقدمها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ مع متطلبات التمويل للصناديق.

32- وسلط بعض المشاركين الضوء على أمثلة على الروابط القائمة على المستوى التشغيلي التي ساهمت في تعزيز الدعم المقدَّم لتنفيذ تكنولوجيات المناخ ذات الأولوية، بما في ذلك اتباع نهج شمولي إزاء تقديم الدعم في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات من أجل الدفع بالتغييرات التحويلية المتوخاة في اتفاق باريس والرؤية الطويلة الأجل لتطوير التكنولوجيا ونقلها والتعجيل بتنفيذها؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجالات الابتكار وتطوير التكنولوجيا ونقلها، بسبل منها عمل كل من مقدمي الدعم والمستفيدين منه مع الوكالات المنفذة؛ واتباع نهج برنامجي (مثل الدعم المتعدد السنوات والمتعدد البلدان) إزاء تعزيز قدرة البلدان على تصميم وتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المناخ.

دال- تعزيز الروابط بين الآليتين من خلال إشراك أصحاب المصلحة والاستعانة بخبراتهم

33- قدم ممثل عن اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل عرضاً عن علاقة اللجنة بالآلية المالية والروابط التي تجمع بينها وبين آلية التكنولوجيا، بما في ذلك لمحة عامة عن التقارير الرئيسية للجنة الدائمة في عام 2024 تشمل روابط بالاحتياجات التكنولوجية للبلدان النامية الأطراف، فضلاً عن التحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ التكنولوجيا. ودُعيت الأطراف وأصحاب المصلحة إلى تقديم إسهامات ذات صلة بتطوير التكنولوجيا ونقلها لإثراء العمل الجاري في مسارات عمل اللجنة الدائمة، ولا سيما منتدى اللجنة الدائمة وتقارير اللجنة الدائمة بشأن تحديد احتياجات البلدان النامية الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية واتفاق باريس؛ وتقييم فترة السنتين والعرض العام لتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ؛ والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف التعبئة المشتركة لمبلغ 100 بليون دولار أمريكي سنوياً بحلول الفترة من عام 2020 إلى عام 2025.

34- وناقش فريق يضم ممثلين عن صندوق التكيف، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وعدة جماعات عاملة في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (أي الجماعة المعنية بالأعمال التجارية والصناعة، والمنظمات غير

الحكومية المعنية بالأطفال والشباب، والجماعات المعنية بالمرأة والقضايا الجنسانية) ما يمكن للآليتين فعله لضمان تحسين دعم الجهات الفاعلة الأخرى لنتائج عملية تقييم الاحتياجات التكنولوجية وللمساعدة التقنية المقدمة من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ.

35- وجرى تبادل الآراء بشأن النُهج الفعالة إزاء استخدام الموارد والخبرات التكميلية لمختلف أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الدعم المقدَّم للبلدان النامية في تنفيذ تكنولوجيات المناخ ذات الأولوية لديها، بما في ذلك من خلال التعاون مع الجهات التالية:

(أ) صناديق أخرى، من خلال الشراكات الرسمية وأطر التنسيق مع هيئتي آلية التكنولوجيا والكيانين التشغيليين للآلية المالية على سبيل المثال. وتشكل مسرعة أعمال الابتكار المناخي التابعة لصندوق التكيف والتي ينفذها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ مثالاً على هذه الشراكات وتعبِّر عن نهج برنامجي؛

(ب) الجهات الفاعلة والمبادرات الإقليمية، على سبيل المثال من خلال عقد منتديات الاستثمار الإقليمية بمشاركة مصارف الاستثمار الإقليمية وتنظيم أنشطة بناء القدرات الإقليمية مع أصحاب المصلحة من الأطراف وغير الأطراف بشأن تمويل تكنولوجيات المناخ، بالتعاون مع الكيانات المنفذة ذات الصلة بالصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية؛

(ج) المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومجتمع التمويل الإنمائي بنطاقه الأشمل، من خلال دمج الضمانات الاجتماعية والبيئية بشكل أفضل في مفاهيم المشاريع ومقترحات التمويل على سبيل المثال؛ وتعزيز التعلم من الأقران بين مؤسسات التمويل لإتاحة استخدام أفضل للاستثمارات في تطبيق التكنولوجيا؛ واستخدام نواتج تقييمات الاحتياجات التكنولوجية والمساعدة التقنية المقدمة من مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ في مجال إعداد المشاريع لمساعدة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات الفاعلة المالية على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالامتثال لاتفاق باريس؛

(د) القطاع الخاص والمنظمات الخيرية، وذلك على سبيل المثال من خلال تضمين مقترح التمويل تقييمات حديثة للاحتياجات التكنولوجية، بما في ذلك التقييمات المستقاة من تقييمات الاحتياجات التكنولوجية، ودراسات السوق؛ واستخدام المساعدة التقنية التي يقدمها مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ للحد من مخاطر مشاريع تكنولوجيا المناخ؛ وكفالة وضع أطر سياساتية داعمة للتعاون مع القطاع الخاص؛

(هـ) الجهات الفاعلة في مجال الابتكار، من خلال النهوض ببرامج حاضنات التكنولوجيا ومسرِّعاتها، على سبيل المثال، ودعم النظم الإيكولوجية للابتكار على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي؛

(و) المجتمع المدني، وذلك على سبيل المثال من خلال ضمان التمثيل والمشاركة الهادفة للشباب والنساء والفئات المهمشة الأخرى، وتحسين حالة البيانات الإدارية والبيانات المتعلقة بالمناخ المصنفة حسب نوع الجنس، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط والميزنة وبناء القدرات وتبادل المعرفة في السياسات والبرامج والمشاريع المناخية.

هاء- مسائل أخرى

36- سلط بعض المشاركين الضوء على أهمية الروابط بين الآليتين لصياغة المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الإنمائية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات، وكذلك الإبلاغ بموجب إطار الشفافية المعزز المشمول في اتفاق باريس.